S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/1010
24 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (S/1996/816) بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة التحقيق الدولية (رواندا)، عملا بالقرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل. وفي تلك الرسالة أشرت في جملة أمور، إلى اعتزامي، بموافقة مجلس الأمن، أن أطلب من اللجنة أن تقدم تقريرها بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وذلك التقرير مرفق طيا.

وأود أن أوجه عناية مجلس الأمن إلى الفرعين الثامن والتاسع من التقرير، اللذين يتضمنان استنتاجات اللجنة وتوصياتها. وأرغب في أن أشير، على وجه الخصوص، إلى الفقرة ١١٩ التي أفادت فيها اللجنة بأنها تعتزم، عملا بالفقرة ٢ من القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) ورهنا بموافقة مجلس الأمن، أن تواصل عملها بهدف متابعة تحقيقاتها، والنظر في أي ادعاءات أخرى بوقوع انتهاكات، وتقديم تقارير دورية عن تطور الحالة فيما يتعلق بالامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة بالموضوع. بيد أن اللجنة أعربت، في الفقرة ذاتها، عن الرأي بأنه سيلزم إعادة النظر في ولايتها على ضوء أي قرار قد يتخذه المجلس، عملا بالفقرة ٧ من القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) بشأن انتشار مراقبي الأمم المتحدة أو على ضوء أي قرارات قد يتخذها المجلس للتصدي للحالة المتدهورة في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي رسالتي المؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس المجلس (S/1996/195)، أكدت على أنه في غياب التبرعات لميزانية اللجنة على النحو المطلوب في الفقرة ٨ من القرار ١٠١٣ (١٩٩٥)، سيتواصل تمويل اللجنة بوصفه من مصروفات المنظمة. وأود أن أكرر في هذا الشأن أنه لكي تتابع اللجنة عملها سيتعين رصد الاعتمادات الإضافية، اللازمة في إطار الميزانية العادية للمنظمة.

غير أنني أود، في هذا الصدد، أن ألاحظ أن الحالة داخل المنطقة قد طرأت عليها تغيرات مثيرة للاهتمام خلال الفترة المنصرمة منذ تعيين اللجنة، بل في الواقع منذ تقديم تقريرها. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أبلغت المجلس في رسالتي المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/888)، فقد عينت السيد ريمون كريتيان، من كندا، مبعوثا خاصا لي لمنطقة البحيرات الكبرى. وسيقدم تقريرا اليّ لدى اختتام مهمته؛ وسأبقي المجلس على علم تبعا لذلك.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

080198 070198 97-37990

../..

المرفق

التقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية (رواندا)

أولا - مقدمة

١ - أكد مجلس الأمن من جديد بالفقرة ١ من قراره ١٠٥٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الأهمية التي يعلقها على عمل لجنة التحقيق، وعلى التحقيقات التي أجرتها حتى هذا التاريخ، وعلى استمرار التنفيذ الفعال لقرارات المجلس ذات الصلة.

٢ - وبالفقرة ٢ طلب المجلس إلى الأمين العام أن يبقي على لجنة التحقيق على الأساس المبين في الفقرة ٩١ (ج) من تقرير لجنة التحقيق (S/1996/195، المرفق) لتتابع تحقيقاتها السابقة، ولتكون مستعدة للتحقيق في أي مزاعم عن وقوع انتهاكات أخرى، خصوصا فيما يتعلق بشحنات الأسلحة الحالية والمتوقعة.

٣ - وقد تناولت اللجنة في تقريرها إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/195، المرفق)، التحقيقات التي أجرتها فيما يتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة إلى قوات حكومة رواندا السابقة في منطقة البحيرات الكبرى مما يشكل انتهاكا لحظر توريد السلاح الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ - كما قامت اللجنة عملا بولايتها المبينة في القرار ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بالإفادة عن أنشطتها في منطقة البحيرات الكبرى وغيرها وعما أجرته من اتصالات مع حكومات المنطقة ومع آخرين في إطار متابعة تحقيقاتها.

٤ - وأفادت اللجنة، بوجه خاص، عما صادفته من صعوبات في الحصول على أي معلومات أو تعاون من بعض ممن تحادثت معهم، لا سيما حكومة زائير. فرغم أن اللجنة اجتمعت مع وزراء زائيريين في كينشاسا، فقد عيقت تحرياتها في غوما بالموقف غير المتعاون من جانب المسؤولين الزائيريين المنتدبين لمساعدتها في عملها. ومما يذكر أن اللجنة لم يتسن لها زيارة تنزانيا أو أوغندا خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ حتى شباط/فبراير ١٩٩٦ ومن ثم أرادت لدى عودتها إلى المنطقة عملا بالقرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) أن تضمن أنه سيكون بمقدورها أن تفعل ذلك.

٥ - ومن ثم فتوطئة لعودة اللجنة إلى منطقة البحيرات الكبرى، كتب الأمين العام في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى حكومات زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا لإبلاغها بقرار مجلس الأمن ١٠٥٣ (١٩٩٦) وليلتمس تعاونها في الالتقاء باللجنة ومساعدتها.

٦ - وانعقدت اللجنة من جديد في نيويورك في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ وبعد أن مضت إلى الميدان في ١٢ تموز/يوليه عادت إلى نيويورك في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا للقرار ١٠٥٣ (١٩٩٦)، خفض حجمها من ستة أعضاء إلى أربعة أعضاء كالتالي:

السفير محمود قاسم (مصر)، رئيسا
العميد مجاهد علام (باكستان)
السيد غيلبرت بارث (سويسرا)
السيد مل هولت (الولايات المتحدة)

٧ - وزودت اللجنة بعدد ضئيل من موظفي الدعم.

٨ - وحيث أن معظم المعلومات التي حصلت عليها اللجنة خلال ما أجرته من تحقيقات منذ تموز/يوليه ١٩٩٦ إما تؤيد أو تتناول بالتفصيل أو نشير الى، النتائج المقدمة لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٦ في الوثيقتين S/1996/67 و S/1995/195، قد يكون من المفيد قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقريري اللجنة الأولين.

ثانيا - أنشطة لجنة التحقيق الدولية منذ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦

ألف - الأنشطة المضطلع بها في كينيا

٩ - في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، وعلى إثر اجتماع إحاطة عقد في مقر الأمم المتحدة للأعضاء الجدد، وصلت اللجنة إلى نيروبي، حيث وفرت مكاتب لها من جانب مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ثم استأنفت الاتصالات التي كانت قد أجرتها في نيروبي أثناء جولة العمل السابقة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى شباط/فبراير ١٩٩٦.

باء - الأنشطة المضطلع بها في رواندا

١٠ - زارت اللجنة رواندا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تموز/يوليه حيث التقت باللواء بول كاغامي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وغيره من كبار المسؤولين في إطار استئناف الاتصالات التي كانت قد أجريت من قبل. وفضلا عن ذلك قام أحد أعضاء اللجنة بزيارة رواندا عدة مرات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر لإقامة اتصالات رسمية وغير رسمية، والتفتيش على الأسلحة المصادرة وإجراء مقابلات مع الأسرى المقبوض عليهم في عمليات التسلل عبر الحدود من زائير.

١١ - وتم إبلاغ اللجنة بأن عدد ومدد عمليات التسلل تتزايد وأنها تتغلغل لمسافات أعمق داخل رواندا. وقد انطلق بعضها من بوكافو وأوفيرا واتخذت مسارها عبر بوروندي إلى جنوب رواندا.

١٢ - أما المعلومات التي حصلت عليها اللجنة فيما يتعلق بقيام قوات الحكومة الرواندية السابقة، بجمع التبرعات وبمبيعات وشحنات الأسلحة المرسلة إليها والتدريب العسكري بغرض زعزعة استقرار رواندا، فيجري تناولها بالتفصيل أدناه.

جيم - الأنشطة المضطلع بها في جمهورية تنزانيا المتحدة

١٣ - زارت اللجنة دار السلام ودودوما، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١١ إلى ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦. واجتمعت اللجنة خلال زيارتها بالسيد فريدريك سومايي رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، والسيد علي عميري محمد وزير الداخلية، ومدير عام الاستخبارات والأمن، وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين ممن هم في مركز يسمح بمساعدة اللجنة في تحرياتها. وأبلغ رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللجنة أن سياسة حكومتهما هي عدم السماح باستخدام جمهورية تنزانيا المتحدة كقاعدة للتدريب العسكري أو للأنشطة السياسية من قبل اللاجئين وعدم السماح لهم بحمل السلاح. وأخبرت اللجنة في اجتماعات عمل لاحقة أن المخيمات القريبة من الحدود الرواندية ضخمة وأن هناك قدرا كبيرا من الاختلاط بين اللاجئين والسكان المحليين. وطلبت اللجنة الإذن بزيارة مخيمات اللاجئين الروانديين الموجودين في تنزانيا في مقاطعة نقارا، وقد حصلت على إذن بذلك. وتمت الزيارة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس.

١٤ - ورافق عضوي اللجنة اللذين قاما بالزيارة مسؤول الدفاع المدني التنزاني ومسؤول المراسم؛ وموظف من المراسم بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ورئيس قسم اللاجئين بوزارة الداخلية التنزانية؛ ومسؤول الأمن بحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة. وزار عضوا اللجنة مخيمات بيناكو، وموسوهورا؛ وكيذا، ومولونزي وكيتالي، ونقطة روسومو على الحدود مع رواندا ونقطة كابانغا على الحدود مع بوروندي. كما تحدث عضوا اللجنة مع اللاجئين، والمسؤولين المحليين، ومسؤولي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلي المنظمات غير الحكومية.

١٥ - وقد تجلى بوضوح فيما قدمته تلك المصادر المختلفة من معلومات للجنة وما أبدته من ملاحظات عدد من المواضيع. ولم يكن هناك دليل على أن ثمة أسلحة وأعتدة يجري بيعها أو توريدها لفلول قوات وميليشيات الحكومة الرواندية الموجودة حاليا في جمهورية تنزانيا المتحدة، ولم يتم العثور على مخابئ أسلحة كما يبدو أن الأسلحة لم تكن تحمل أو تبرز داخل المخيمات. مع ذلك، قيل إن الأسلحة الخفيفة متوفرة في المخيمات. وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، ألقت الشرطة التنزانية القبض على سبعة روانديين بتهمة القيام بأنشطة عسكرية الطابع غير محددة، وكانت تبحث عن شخصين آخرين لنفس التهمة.

١٦ - وقام مسؤول تنزاني كبير عليم بحالة اللاجئين وبالمسائل المتصلة بالأمن بإبلاغ اللجنة بصورة قاطعة أن التدريب العسكري جار بين الروانديين المنفيين، الذين شرعوا في "تنظيم صفوفهم لشن هجوم شامل" على رواندا. كما جرى إطلاع اللجنة على أسلحة ذكر أنه تم الحصول عليها من اللاجئين الروانديين في المنطقة وقدمت لها قائمة رسمية بالأسلحة والذخائر التي حصل عليها من اللاجئين الروانديين.

١٧ - وأحيطت اللجنة علما بأن التدريب العسكري يجري ليلا ونهارا في المخيمات والتلال والغابات المحيطة بها في كل من مقاطعتي نغارا وكاريغوي. وشمل هذا التدريب على تكتيكات الوحدات الصغيرة وكذلك تدريبا أكثر جدية. واللاجئون يتنقلون بقدر كبير من الحرية حيث أن بوسعهم العبور إلى رواندا وبوروندي ولكنه لم يكن هناك اعتقاد بحدوث عمليات تسلل مسلحة من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى رواندا. إلا أنه ثمة أدلة على وجود تعاون وثيق بين بعض الروانديين في جمهورية تنزانيا المتحدة وبين الجماعات البوروندية التي تعمل على زعزعة استقرار حكومة بوروندي والإطاحة بها. كما أن هناك أدلة على وجود اتصالات واسعة بين مخيمات اللاجئين الروانديين في جمهورية تنزانيا المتحدة وفي زائير، عن طريق كل من رواندا وبوروندي.

١٨ - وقدمت للجنة أيضا أدلة على الحملة المنظمة لجمع التبرعات، المعروفة "بضريبة الحرب" جارية بين الروانديين في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتقتطع "ضريبة الحرب" تلك من الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الروانديون ومن بينها عملهم كموظفين في المنظمات غير الحكومية. ويتردد، أيضا، أن جزءا من مردود الجرائم التي يرتكبها الروانديون، من قبيل اختطاف السيارات والابتزاز، يدخل في تمويل المجهود الحربي. والمشتبه فيه كذلك أن الأنشطة الدينية والأنشطة المتصلة بالكنيسة التي يتردد أنها زادت في العام الماضي زيادة كبيرة، كغطاء للتستر على عملية جمع الأموال للأغراض العسكرية وعمليات تبادل المعلومات.

١٩ - ويجمع قادة اللاجئين الذين التقى بهم عضوا اللجنة على رفض تهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ وينفون نفيا قاطعا أنه كانت هناك إبادة جماعية، ويؤكدون أنه كان هناك قتال بين قوات الحكومة الرواندية السابقة والجيش الوطني الرواندي سقط فيه عدد كبير من القتلى على كلا الجانبين. ويقولون إن الجانب الذي هزم يُتهم الآن بارتكاب إبادة جماعية. ورفض قادة اللاجئين قبول القول بأن إبادة التوتسي والهوتو المعتدلين واقعة ثابتة مؤيدة بالوثائق، وأصروا على أن العديد من عمليات القتل قد وقع قبل عام ١٩٩٤ وأن قوات الجيش الوطني الرواندي والتوتسي قتلتا كثيرا من الهوتو. وقالوا إنه حينما يقتل أحد التوتسي فإن المجتمع الدولي يأخذ الأمر مأخذ الجدية ولكن، قتل المئات من الهوتو لا يجذب أي اهتمام. ولم يتبين للجنة ما إذا كان هذا الموقف هو تعبير تلقائي عن مشاعر حقيقية أم أنه نتاج عملية تلقين مطولة.

٢٠ - وكذلك أخبرت بعض المصادر اللجنة بأنه يدور بين بعض اللاجئين حديث مكشوف عن عملية يطلق عليها "إبادة الآفات" مما يعني إبادة التوتسي. وتشير تلك التسمية إلى اللقب الشائع الذي يطلقه الهوتو على مقاتلي الجيش الوطني الرواندي من التوتسي، وهو "inyenzi"، أي "الصراصير".

٢١ - بيد أن اللجنة أبلغت خلال محادثاتها مع كبار المسؤولين الحكوميين التنزانيين بأن اللاجئين منقسمون على أنفسهم بشدة. فرغم أن اللاجئين أنفسهم أبلغوا اللجنة بأنهم يرغبون في العودة إلى ديارهم في سلام، فإن من المعروف أن هناك "فتوات" منظمين تنظيما جيدا ويمارسون قدرا كبيرا من التحكم في سكان المخيمات.

دال - الأنشطة المضطلع بها في أوغندا

٢٢ - دعيت اللجنة إلى مقابلة كبار مسؤولين في الحكومة، من بينهم مسؤولون في جهاز الأمن، في كمبالا خلال أسبوع السادس عشر من أيلول/سبتمبر. واجتمعت اللجنة في هذه المناسبة بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد إيريا كاتيغايي، والنائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير العمل والرعاية الاجتماعية، السيد بول أورونو إيتيانغ، والمدير العام لمؤسسة الأمن الخارجي؛ وكبار مسؤولين آخرين في الحكومة، فضلا عن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأشخاص آخرين.

٢٣ - وقد أكدت مصادر ووثائق رسمية رفيعة المستوى صحة المعلومات التي حصلت عليها اللجنة. ووفقا لهذه المصادر والمعلومات، يجري تجنيد الروانديين وتدريبهم المكثف في مواقع عديدة في شرق زائير، وقد يكون مدربون غير روانديين مشاركين في ذلك. وذكر أن التجنيد يجري في غاهيندو (كاهيندو)، وغاتاري (كاتالي) وموغونغا. ويجري تدريب الثوار البوروندييين في أوفيرا. وزائير معروفة بكونها ممرا لتوريد الأسلحة لكل من قوات الحكومة الرواندية السابقة، وميليشيات 'أنتراهاموي'، والجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية. وفي حالة معينة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، اشتركت السلطات العسكرية الزائيرية مباشرة في تدريب قوات الحكومة الرواندية السابقة على استخدام المدافع المضادة للطائرات والمدافع الثقيلة في ثكنة رومانغابو بقيادة ضابط تابع لسلاح الجو يسمى النقيب بيلا. وقامت القوات المسلحة الزائيرية أيضا بنقل أسلحة ثقيلة (ادعي أنها كانت قد احتجزت في وقت سابق من قوات الحكومة الرواندية السابقة) من معسكرها في كاتيندو إلى معسكر قوات حكومة رواندا السابقة في موغونغا، حيث شوهدت، فيما ذكر عمليات تجميع وتركيب قطع الأسلحة جارية. وتشمل المواقع الأخرى التي قيل إن التدريب يجري فيها نياريميا، وبورامبا، وكيرياندونيي، وغابة إيهيمبي في روتشورو، بالقرب من الحدود مع أوغندا.

هاء - الأنشطة المضطلع بها في جنوب أفريقيا

٢٤ - وصفت اللجنة في تقريرها إلى مجلس الأمن في آذار/ مارس ١٩٩٦ (S/1996/195، ولا سيما الفقرات ٢١-٣٩ و ٤١-٤٥)، اشتراك مواطن جنوب أفريقي، السيد ويليم إيهلرز بوصفه مدير شركة تسمى "دلتا آيرو"، في انتهاك محتمل جدا لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. وأظهرت التحقيقات التي أجرتها اللجنة فيما بعد الحاجة إلى زيادة فحص ما يبدو أنه اشتراك من أشخاص جنوب أفريقيين في بيع أو توريد الأسلحة لقوات الحكومة الرواندية السابقة، وفي أنشطة التدريب التي تقوم بها تلك القوات.

٢٥ - وتبعا لذلك، زار ثلاثة من أعضاء اللجنة جنوب أفريقيا في الفترة من ١ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ واجتمعوا بوزير الخارجية السيد ألفريد نزو؛ ووزير شؤون المياه والحراجة البروفيسور كادر أسمال، وهو أيضا رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة التقليدية؛ ونائب المدير العام، إدارة الشؤون الخارجية، فرع العلاقات المتعددة الأطراف؛ وغيرهم من المسؤولين في أجهزة الشرطة والحكومة. وتقابل أيضا أعضاء اللجنة، الذين زاروا جوهانسبرغ، وبريتوريا، وكيب تاون، ودوربان، مع أعضاء في لجنة كاميرون التي كانت قد أنشأتها حكومة جنوب أفريقيا للتحقيق في أي تورط محتمل من مواطنين من أفريقيا في صفقة غير مشروعة للأسلحة ومع مسؤولين في معهد سياسة الدفاع ومشروعه الإقليمي المتعلق بانتشار المتاجرة بالأسلحة، ومع المسؤولية في مؤسسة "نواتج تنفيذية" وهي شركة خاصة للاستشارات العسكرية يوجد مقرها في بريتوريا؛ والسيد فيللم إيهلرس مدير شركة دلتا آيبرو.

٢٦ - تلقت اللجنة تأكيدات جازمة بأنها ستحصل على الدعم والتعاون الكاملين من حكومة جنوب أفريقيا ولجنة كاميرون، واتخذت ترتيبات للاحتفاظ بصلات وثيقة مع كل منهما فيما يتعلق باشتراك مواطنين أو شركات لجنوب أفريقيا في مسائل قيد التحقيق من جانب اللجنة.

٢٧ - وعلمت اللجنة من مختلف الذين تحدثت معهم أن صناعة الأسلحة في جنوب أفريقيا، التي كانت تعمل في كنف السرية حتى عام ١٩٩٤، يجري حاليا إخضاعها بصورة متزايدة لمراقبة الحكومة. بيد أن أشخاصا، ممن كانوا تجار أسلحة أو أفرادا في القوات المسلحة في عهد الفصل العنصري، ما زالوا نشطين بصفتهم الشخصية أو في القطاع الصناعي الخاص. وتقوم الحكومة حاليا باتخاذ خطوات عملية لكبح أنشطتهم التي تشمل عقد صفقات الأسلحة وتقديم خدمات المرتزقة.

٢٨ - قدم السيد إيهلرز، حيث التقت به اللجنة في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بريتوريا، عرضا مفصلا عن صفقة الأسلحة تلك المشار إليها في الفقرة ٢٤ أعلاه، أكد فيه بصورة أساسية صحة العرض الوارد في تقرير اللجنة إلى المجلس. وأعرب السيد إيهلرز أيضا عن تقديره للجنة لأنها أتاحت له الفرصة لإبداء وجهة نظره، وقال إنه شعر بالأسى لما ورد في وسائط الإعلام بشأن أنشطته. لقد حصل على تأكيد بأن الأسلحة موجهة إلى زائير، و "أذهلته" قراءة ما نشر فيما بعد من أن المتلقين للأسلحة هم في الحقيقة قوات الحكومة الرواندية السابقة.

٢٩ - وقال السيد إيهلرز للجنة إن "المتحدث الرئيسي باسم الطرف الزائيري والسلطة الرئيسية" الذي تعامل معه هو مسؤول زائيري معروف لديه باسم "هوندي". وقد كان "هوندي" وشخص زائيري آخر "جان" قد اتصلا به في أيار/ مايو ١٩٩٤ في بريتوريا وذكرا أن زائير تود شراء كمية من البنادق والذخيرة للقوات العسكرية الزائيرية. وتعتقد اللجنة، استنادا إلى معلومات حصلت عليها بصورة مستقلة، أن هذين الرجلين هما السيد هوندا نزامبو والسيد جان - بوسكو روهوراهوزا. وقد قال كلاهما للسيد إيهلرز إنهما يودان الذهاب إلى سيشيل برفقته و "خبيرهما التقني" لفحص الأسلحة والذخيرة المعروضة للبيع. و "الخبير التقني"

هو العقيد تيوناستي باغوسورا، أحد كبار القادة في قوات الحكومة الرواندية السابقة وهو معتقل حاليا في الكاميرون بتهمة متصلة بأعمال الإبادة الجماعية التي حدثت في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٣٠ - وعلم عن الصفقة، فيما بعد، الكثير مما هو مماثل لما ورد وصفه في الفقرات من ٢٩ إلى ٣٦ من تقرير اللجنة السابق (S/1996/195). بيد أنه، في حين أن الثمن المدفوع مقابل الأسلحة وفقا للوثائق المصرفية التي أتيحت للجنة كان ٠٠٠ ٣٣٠ دولار، ذكر السيد إيهلرز أن الأطراف توصلت إلى الاتفاق على ثمن قدره ٠٠٠ ٣٠٠ دولار. وليس بإمكان اللجنة تفسير الفارق الجلي بين المبلغين وهو ٠٠٠ ٣٠ دولار، أي ١٠ في المائة من السعر الذي ذكره السيد إيهلرز.

٣١ - وهناك اختلاف بسيط آخر يتصل بجنسية السيد روهوراهوزا الذي وصل في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ على متن طائرة دي سي - ٨ تابعة للخطوط الجوية الزائيرية استخدمت لنقل الأسلحة إلى غوما. ودخل السيد روهوراهوزا سيشيل في ١٦ و ١٨ حزيران/يونيه، ورافق الطائرة حين عادت إلى غوما في ١٧ و ١٩ حزيران/يونيه. ووفقا للمعلومات المقدمة من سيشيل، استخدم السيد روهوراهوزا جوازي سفر مختلفين. في ١٦ حزيران/يونيه، تم تسجيله بصفته روانديا حاملا جواز سفر رقم ٠٠٢٩٧٨ سلم في كيغالي في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٤. وفي ١٨ حزيران/يونيه وصف بأنه زائيري يحمل جواز سفر سلم في زائير في نفس التاريخ وله الرقم نفسه. وفي كلا الحالتين ذكر أنه "موظف للدولة" أو "موظف". وبناء على استفسار آخر موجه إلى سيشيل، تلقت اللجنة نسخا من استمارات الهجرة التي ملأها السادة إيهلرز وزامبو وروهوراهوزا، في التواريخ المذكورة، لكن ليس لديها أي تفسير لهذا التباين.

٣٢ - ذكر السيد لافراس لويتنغ، مدير منظمة "نواتج تنفيذية" في مناقشته مع اللجنة أنه يود كثيرا جدا أن يساعد الأمم المتحدة، لكنه ليس لديه دليل مادي لدعم الادعاءات التي هي قيد التحقيق من جانب اللجنة. بيد أن السيد لويتنغ ذكر أن منظمته قد تتمكن من العثور على هذا الدليل وأنها ستكون، في تلك الحالة، مستعدة لعرض تعاونها على أساس تجاري مقابل مبلغ مناسب. ولم يكن باستطاعة اللجنة مناقشة هذا العرض، لكنها قبلت أن تظل على اتصال بمنظمة "نواتج تنفيذية".

واو - الأنشطة المضطلع بها في بلجيكا

٣٣ - زار أحد أعضاء اللجنة بروكسل وأوستند في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر. وكان الهدف من الزيارة هو التحقيق في الادعاءات بأن توريد العديد من الشحنات المريبة إلى وسط أفريقيا قد تم عن طريق المطار. وقدمت سلطات الجمارك البلجيكية دعما ومساعدة كاملين لعضو اللجنة، الذي فحص سجلات المطار للفترة من ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٤ حتى اليوم، وتم تمكينه من الوصول إلى جميع الوثائق التي طلبها، وقام بمراقبة الفحص المادي للسلع، وكانت له اتصالات بمصادر تجارية وكذلك بمسؤولين تنفيذيين لشركة الخطوط الجوية والشحن. ولم يعثر على أي دليل يظهر الاشتراك في انتهاكات محتملة للحظر.

٣٤ - وفي بروكسل، أقام عضو اللجنة اتصالات مع عدد من المسؤولين في مركز الاتصالات لبعثات تقديم المساعدة على تنفيذ الجزاءات في مكاتب اللجنة الأوروبية، بمن فيهم الممثلون البريطانيون والإيطاليون والروسيون. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع ممثل اللجنة مع بعض الأفراد.

زاي - الأنشطة المضطلع بها في المملكة المتحدة

٣٥ - في الفترة من ٣ إلى ٨ آب/أغسطس، زار أحد أعضاء اللجنة لندن لمقابلة مسؤولين في هيئة العفو الدولية، وممثلي مصادر أخرى للمعلومات، بشأن الأحداث في منطقة البحيرات الكبرى، بمن فيهم ربان طائرة لديه معلومات بشأن شركات الشحن الخاصة التي تقوم برحلات في المنطقة.

٣٦ - عززت المعلومات التي حصل عليها اعتقاد اللجنة بأن الأسلحة كانت تصل إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة من مصادر متنوعة عبر أوروبا الشرقية، بما في ذلك يوغوسلافيا السابقة وزائير. ووفقا للمصادر التي تم الاتصال بها، تنقل الأسلحة إلى مكان الإقلاع في آخر جزء من رحلتها على متن طائرات صغيرة قادرة على الهبوط في ممرات صغيرة، بما في ذلك ممر هبوط الطائرات في بونيا بالقرب من بحيرة ألبرت. وقدمت الى اللجنة أسماء عدة أشخاص وشركات عاملة في أوروبا وفي زائير، ممن لهم، حسب ما ذكر، دراية بتدفقات الأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى.

ثالثا - الاتصال بالحكومات

٣٧ - اتصلت اللجنة بعدة حكومات تعتقد أنها يمكن أن تكون لديها معلومات تساعدها في إجراء تحقيقاتها، لكنها لا تزال تنتظر كثيرا من الردود. وبصورة خاصة، اتصلت اللجنة بحكومات أسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، وزائير، وزامبيا، وسويسرا، وسيشيل، وفرنسا، وقبرص، والكاميرون، وكينيا، ومالطة، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لطلب معلومات فيما يتعلق بادعاءات محددة تتصل بنقل أسلحة موجهة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. واتصلت اللجنة أيضا بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) وبالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبمنظمة الطيران المدني الدولي، وهيئة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان. وقد فعلت ذلك عقب تلقي أنباء متعلقة بعملية جمع أموال ادعي أن لاجئين روانديين يقومون بها من أجل شراء الأسلحة انتهاكا للحظر.

ألف - بلجيكا

٣٨ - في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، طلبت اللجنة إلى الإدارة البلجيكية للجمارك والضرائب أن توافيها بمعلومات بشأن تقرير متعلق بأسلحة كان مصدرها أوروبا الشرقية وتعتقد اللجنة أنها يمكن أن تكون قد تم توريدها لقوات الحكومة الرواندية السابقة، وذلك، حسبما يبدو، بمساعدة من أحد بلدان غرب أوروبا.

وجاء في رد الإدارة بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر أنه لم يجر أي تحقيق في المسألة، وأن اللجنة مدعوة إلى تناول المسألة مع وزارة الخارجية البلجيكية. وكتبت اللجنة إلى وزارة الخارجية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر مستفسرة عما إذا كانت السلطات البلجيكية قد أجرت أي تحقيق في الادعاءات المتعلقة بتزوير مصدر الأسلحة؛ وعما إذا كانت أي وثائق محتجزة في إطار التحقيق، إن كان قد أجري، تذكر المقصد النهائي للأسلحة؛ وما إذا كان المستخدمون النهائيون هم قوات الحكومة الرواندية السابقة. ولم يرد أي رد على هذه الاستفسارات حتى وقت تقديم هذا التقرير.

باء - بلغاريا

٣٩ - يرد في الفقرتين ٤٦ و ٤٧ من تقرير اللجنة المؤرخ ١٤ آذار/ مارس ذكر الطلب الذي تقدمت به اللجنة إلى حكومة بلغاريا من أجل الحصول على معلومات عقب إذاعة برنامج تلفزيوني بريطاني اسمه "تجار الموت". وقد ذكِر في ذلك البرنامج أن المسؤولين التنفيذيين لشركة بلغارية كانوا مستعدين لتوريد أسلحة إلى رواندا انتهاكا للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة. وأعلمت الحكومة البلغارية اللجنة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ أنه أجري تحقيق "أثبت أن الادعاءات المذكورة أعلاه ليس لها أي أساس".

٤٠ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١ آذار/ مارس ١٩٩٦، لم تكن قد بلغت اللجنة حتى بعد تاريخ تقديم تقريرها السابق إلى مجلس الأمن، ذكرت حكومة بلغاريا ما يلي:

"في أيار/ مايو ١٩٩٥، اتصلت شركة بريطانية اسمها، أوردكيت للتوريد، بشركة الأسهم البلغارية "كوكينتكس". وادعى المدير التجاري للشركة البريطانية، وهو شخص يدعى بول كالفرلي، أنه يمثل مصالح عدة دول من وسط أفريقيا، ولا سيما رواندا.

"ولم يؤد هذا الاتصال الأولي إلى اتخاذ اي إجراءات أخرى.

"والسلطة الوطنية البلغارية المسؤولة عن منح التراخيص لتجارة الأسلحة هي المجلس المشترك بين الإدارات المعني بمركـَّب الصناعات العسكرية والتأهب التعبوي. ولم تصدر هذه الهيئة أي ترخيص للتصدير بشأن معاملة تتعلق برواندا، ولم يتبين أن أي صفقة من هذا النوع قد تمت.

"وتود بلغاريا، بالتالي، أن تكرر من جديد تأكيد سياستها القائمة على مبادئ والمتمثلة في التقيد الصارم بجميع الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن، وكذلك استعدادها للحوار والتعاون من أجل السلم والأمن مع سلطات الأمم المتحدة المختصة ولا سيما لجنة التحقيق الدولية".

٤١ - وقابلت اللجنة السيد بول كالفرلي، وهو صحفي، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في لندن في إطار اجتماعاتها مع مختلف مصادر المعلومات. وتفهم اللجنة أن "أوردكيت للتوريد" اسم اختلق لأغراض القيام "سرا" بإعداد برنامج تلفزيوني.

٤٢ - وفي ٥ آب/أغسطس، كتب الرئيس الى وزير خارجية بلغاريا طالبا منه العمل أن تتاح للجنة أي معلومات يكون قد تم الحصول عليها نتيجة للتحقيق المشار إليه في المذكرة البلغارية المورخة ١ آذار/مارس، وطالبا المساعدة من الحكومة في حالة اتخاذ اللجنة قرارا باستجواب المسؤولين التنفيذيين لشركة 'كوكينتكس'. ولم يصل أي رد حتى الآن.

جيم - الكاميرون

٤٣ - خلصت اللجنة، في تقريرها المؤرخ ١٤ آذار/ مارس، الى أن العقيد تيونيستي باغوسورا، وهو ضابط كبير في قوات الحكومة الرواندية السابقة، أدى دورا مركزيا في صفقة الأسلحة المعقودة في سيشيل في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٤. ولما علمت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ أن العقيد باغوسورا كان حينئذ في غوما، اتخذت اللجنة ترتيبات مؤقتة لإجراء مقابلة معه فور وصولها هناك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. بيد أن اللجنة، كما ذكرت في تقريرها المرحلي (S/1996/67، الفقرات ٣٤-٣٨)، لم تتمكن من مواصلة تحقيقاتها في غوما على نحو ما كانت تعتزم. وعلمت اللجنة في وقت لاحق أن العقيد باغوسورا فر الى الكاميرون، حيث اعتقلته السلطات في آذار/ مارس ١٩٩٦ بسبب الدور الذي يدعى أنه قام به في أحداث نيسان/أبريل ١٩٩٤ في رواندا.

٤٤ - وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة الى حكومة الكاميرون طالبا الإذن باستجواب العقيد باغوسورا. وأرسل تذكير في ١١ أيلول/سبتمبر، لكن لم يصل أي رد حتى الآن.

دال - قبرص

٤٥ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اتصلت اللجنة بإدارة الجمارك والضرائب في قبرص بشأن هوية متلقي عدد من المكالمات الهاتفية من متطرفين هوتو، يبدو أنها كانت تتعلق بصفقة أسلحة. وتم تقديم المعلومات في ٢٥ أيلول/سبتمبر وقد ساعدت اللجنة في تحقيقاتها المتواصلة.

هاء - الجمهورية التشيكية

٤٦ - في ١٠ - أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كتبت اللجنة الى وزارة مالية الجمهورية التشيكية للاستفسار بشأن اتصالات محتملة بقطاع صناعة الأسلحة التشيكي، ويمكن أن تكون قد صدرت عن قوات الحكومة الرواندية السابقة. ولم يصل أي رد حتى الآن.

واو - مصر

٤٧ - في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة الدولية إلى وزير خارجية مصر بخصوص تقرير مفاده أن طائرتين مسجلتين في أوكرانيا، ذكر أن كل واحدة منهما كانت تحمل ٣٠ طنا من الأسلحة، قد هبطتا في مصر في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في طريقهما من بلغاريا إلى كينشاسا، زائير، وأن الأسلحة يمكن أن تكون موجهة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، انتهاكا للحظر على الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحـــدة. وقد تحطمت إحدى الطائرتين، ورقم تسجيلها UR76539، في مطار كينشاســـا في ليلة ما بين ٥ و ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعد إفراغ حمولتها من الأسلحة، وطلب الرئيس التعاون والمساعدة من الحكومة المصرية في التحقيق في هذه المسألة. ولم يصل أي رد حتى الآن.

زاي ـ فرنسا

٤٨ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أبلغ رئيس اللجنة حكومة فرنسا بالادعاءات التي تقدم بها الى اللجنة مصدر رفيع المستوى في إحدى حكومات منطقة البحيرات الكبرى. وكانت الادعاءات متعلقة باجتماع ذكر أنه تم مؤخرا بين شخص قيل إنه فرنسي الجنسية واللواء أوغوستين بيزيمونغو، رئيس أركان قوات الحكومة الرواندية السابقة، في موغونغا. وفي مذكرة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أنكرت الحكومة الفرنسية إنكارا قاطعا صحة هذه الادعاءات، وأضافت أنه ليس هناك أي شخص معتمد من الحكومة الفرنسية، قد اجتمع تحت أي ظرف مع قوات الحكومة الرواندية السابقة.

حاء ـ إيطاليا

٤٩ - في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ اجتمع رئيس اللجنة بسفير إيطاليا لدى كينيا وسأله، في جملة أمور، بشأن المعلومات الواردة الى اللجنة ومفادها أن وزير الخارجية السابق لأحد بلدان شرق أوروبا، المقيم حاليا في إيطاليا، قد اعترف علنا بأنه وقّع أذونا بالنقل العابر للأسلحة الموجهة الى قوات الحكومة الرواندية السابقة عبر بلاده، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وكتبت اللجنة فيما بعد الى السلطات الإيطالية في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ والى اللجنة المركزية المعنية بمنح مركز اللاجئ في ٢٠ آب/أغسطس، طالبة مزيدا من المعلومات بشأن الحادثة المزعومة، بغية تحديد مكان وجود الوزير واستجوابه. ولم يصل رد على أي من الرسالتين.

٥٠ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، زار أحد أعضاء اللجنة كيبويى على الجانب الرواندي من بحيرة كيفو حيث قام بمعاينة الأسلحة المحتجزة من المتمردين الذين كانوا قد تسللوا الى داخل رواندا. وشملت الأسلحة ألغاما برية مضادة للأفراد TS-50 تم إعلام عضو اللجنة بأنها مصنوعة في جنوب إيطاليا ولم تكن متاحة لقوات الحكومة الرواندية السابقة قبل فرض الحظر.

٥١ - وتبعا لذلك، كتبت اللجنة الى حكومة إيطاليا في ٢٦ أيلول/سبتمبر تطلب معلومات متعلقة بالمصنع الذي قيل إن الألغام أنتجت فيه، والبلدان التي تم تسليم الألغام اليها، وتواريخ التسليم، والأطراف المشاركة في الصفقات، وتفاصيل بشأن شهادات المستخدمين النهائيين، وبشأن الدفع. ولم يصل بعد أي رد.

طاء - كينيا

٥٢ - في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، ثم في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة الى وزير خارجية كينيا مشيرا الى أن وزارة الخارجية، بمذكرتها المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ الموجهة الى رئيس اللجنة، كانت قد اقترحت عقد اجتماعات للجنة مع حكومة كينيا فور عودة اللجنة الى كينيا من نيويورك. وأبلغ رئيس اللجنة الوزير أيضا بحقيقة أن ادعاءات خطيرة قد أعرب عنها وما زالت متواصلة بخصوص أنشطة لجمع الأموال في أوساط الرونديين الموجودين في كينيا، قيل إنها تتصل ببيع وتوريد الأسلحة الى قوات الحكومة الروندية السابقة، انتهاكا للحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة، كما طلب رئيس اللجنة من جديد أن يتم تمكينه من الاتصال بكبار المسؤولين الكينيين في الجيش والشرطة والجمارك الذين قد يتسنى لهم مساعدة اللجنة في تحقيقاتها بشأن هذه الادعاءات.

٥٣ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، رد وزير خارجية كينيا على رسالة رئيس اللجنة معربا عن استعداد حكومته للتعاون مع اللجنة وذاكرا أن الوزارة كانت في ذلك الحين تقوم بالتنسيق لتلبية طلب اللجنة أن تجتمع بكبار المسؤولين المختصين في الحكومة الكينية. وطلب الوزير أيضا أن تقدم اللجنة اليه تفاصيل بشأن أنشطة جمع الأموال التي يدعى أن مغتربين روانديين في كينيا وخارجها يقومون بها. وبالرغم من الاتصالات الاضافية التي قامت بها اللجنة فيما بعد، لم يعقد أي اجتماع. وكتب الرئيس مرة أخرى الى وزير الخارجية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر واصفا الجهود "المتكررة" التي تبذلها اللجنة من أجل الترتيب لعقد اجتماع، وذاكرا أن عدم استطاعة اللجنة الاجتماع بكبار المسؤولين الكينيين في الجيش والشرطة والجمارك والمخابرات قد أعاق تحقيقات اللجنة.

٥٤ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، اجتمع عضوان من اللجنة بالمدير العام لمطار جومو كينياتا الدولي في نيروبي. وطرحت اللجنة عددا من الأسئلة المتصلة برحلات طائرات الشحن والطائرات المستأجرة في اتجاه غوما، ورحلات الطائرات القادمة من شرق أوروبا، وقد وعد المدير العام بتقديم المعلومات المطلوبة في غضون أسبوع واحد. وأعـلِمت اللجنة أيضا أن كميات الأسلحة العابرة من خلال مطار كينياتا بطريقة غير مشروعة هي كميات ضئيلة بسبب إجراءات التفتيش والمراجعة الصارمة التي تستخدم في ذلك المطار. بيد أن هناك إمكانية أن يكون مطار ويلسون أو أي من المطارات الأصغر حجما قد استخدم لأغراض هذا النشاط. ولم تتلق اللجنة بعد المعلومات الإضافية التي وعدها بها المدير العام للمطار.

٥٥ - وقدمت مصادر مختلفة في كينيا الى اللجنة معلومات متعلقة بعملية لجمع أموال يجرى الاضطلاع بها في كينيا في أوساط المغتربين الروانديين، وتدريب عسكري تحصل عليه قوات الحكومة الرواندية

السابقة في زائير، وتدفق الأسلحة الى تلك القوات. وترد أدناه مناقشة المعلومات الواردة من هذه المصادر وغيرها بمزيد من التفصيل.

ياء - البرتغال

٥٦ - في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة إلى حكومة البرتغال ملتمسا منها التعاون وتقديم المساعدة في تحديد الأسلحة استنادا إلى أرقامها المتسلسلة التي قدمتها اللجنة. وقد عُثر على الأسلحة في جزيرة إيواوا، رواندا، عقب معركة مع متمردين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واتضح أنها برتغالية المصدر. واستفسر رئيس اللجنة عما إذا كان بوسع الحكومة البرتغالية أن تخطر اللجنة بمصدر الأسلحة وتفاصيل تصديرها. ولم تتسلم اللجنة أي رد حتى الآن.

كاف - اسبانيا ومالطة

٥٧ - في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة إلى حكومتي اسبانيا ومالطة ملتمسا تقديم معلومات بشأن رحلة جوية لطائرة بوينغ ٧٠٧، مسجلة في نيجيريا ورقم تسجيلها 5N-OCL، وطبقا لمعلومات وردت إلى اللجنة، كانت الطائرة قد غادرت مدريد إلى مالطة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، واتجهت إلى غوما، زائير، قادمة من مالطة في ٢٥ أيار/ مايو. ولدى اللجنة من الأسباب ما يجعلها تعتقد أن الطائرة كانت تحمل ٣٩ طنا من الأسلحة والذخائر، التي ربما كانت موجهة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. وذكِر أن الطائرة، بالاضافة إلى شحنتها، كانت تقل راكبا واحدا سجل باسم "باغوسيرا، ت." ويعتقد أنه استقل الطائرة في مالطة. ولم تتلق اللجنة أي رد حتى الآن من الحكومة الاسبانية.

٥٨ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، رد نائب رئيس وزراء مالطة ووزير خارجيتها قائلا إن السلطات المالطية أجرت تحقيقا كشف عن أن الطائرة النيجيرية وصلت إلى مالطة قادمة من مدريد في الساعة ١/٣٥ يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤؛ وغادرتها في الساعة ٩/٢٥، يوم ٢٦ أيار/ مايو قاصدة لاغوس، نيجيريا، وليس غوما، زائير؛ ولم يستدل من سجلات الهجرة على وجود أي مسافر باسم "باغوسيرا، ت.".

٥٩ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة مرة أخرى إلى حكومة مالطة مشيرا إلى الإعلان العام الذي قدمه طاقم الطائرة المعنية، والذي ذكر فيه اسم مسافر يدعى "باغوسيرا، ت." وطلب من الحكومة مزيدا من الأدلة الموثقة بشأن الطائرة 5N-OCL. ولم يرد أي رد.

لام - سيشيل

٦٠ - في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة إلى حكومة سيشيل ملتمسا مزيدا من المعلومات عن التفاصيل المالية لصفقة الأسلحة التي تورطت فيها سيشيل، والتي ورد وصفها في تقرير اللجنة المؤرخ

١٤ آذار/ مارس. وفي اليوم التالي ردت حكومة سيشيل بأنها قدمت إلى اللجنة جميع المعلومات المتاحة لها بشأن التفاصيل المالية للصفقة وكافة الجوانب الأخرى للاستفسار، واختتمت ردها بأن الحكومة ليس لديها ما يمكن أن تضيفه، أو تقوم بإبلاغه بشأن هذه المسألة.

٦١ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كتبت اللجنة مرة أخرى إلى حكومة سيشيل طالبة إيضاحات ووثائق تتعلق بتحركات السيد جان - بوسكو روهوراهوزا من سيشيل وإليها خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقدمت الحكومة إلى اللجنة صورا من سجلات الهجرة والجوازات بشأن السيد إهليرز، والسيد نزامبو، والعقيد باغوسورا والسيد روهوراهوزا في ذلك الشهر.

ميم - سويسرا

٦٢ - في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، كتبت اللجنة إلى المكتب الاتحادي للشؤون الاقتصادية الخارجية في برن، سويسرا، ملتمسة معلومات بشأن المدفوعات المتعلقة بتوريدات الأسلحة من سيشيل إلى زائير في ١٧ و ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، والتي ورد وصفها في تقرير اللجنة المؤرخ ١٤ آذار/ مارس. وقد سددت المدفوعات في صورة تحويلين لمبلغين من المال لحساب سيشيل في المصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك. وكان مصدر الدفعة الأولى من المال هو الاتحاد المصرفي الخاص في جنيف، وسجل مودع المبلغ الثاني معرفا بعبارة "أحد عملائنا". ويبدو أن مصدره الاتحاد المصرفي الخاص ذاته.

٦٣ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كتبت الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في حكومة سويسرا رسالة إلى اللجنة فيما يلي جزء منها:

> "... تعترض التحريات التي تجري في سويسرا مشاكل عديدة قانونية وعملية، مما يستلزم القيام بتحليل أكثر عمقا للحالة. والهدف من هذا التحليل تحديد احتمالات المساعدة، والإجراءات الواجبة الاتباع. وفي هذا الصدد، يؤسفنا ألا نتمكن من تقديم رد في الحال.
>
> "ونحن نتابع باهتمام هذه المسألة مع النيابة العامة، ولن ندخر جهدا من أجل إحاطتكم علما بما يستجد من تطورات".

نون - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٦٤ - في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة إلى قسم الاتصال الدولي بمصلحة الجمارك والرسوم التابعة لحكومة جلالة الملكة، المملكة المتحدة، مشيرا إلى رسالتين سابقتين كان قد أرسلهما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، والتمس فيهما معلومات عن شركة مقرها بريطانيا يقال إنها تورطت في نقل أسلحة إلى غوما. ولم يتلق ردا حتى الآن.

٦٥ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة إلى وزير الدولة للدفاع طالبا تقديم مساعدة تقنية من أجل تحديد عدد من الأسلحة استنادا إلى أرقامها المتسلسلة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى رئيس اللجنة ردا مفاده أن الأرقام المتسلسلة لا تسمح بالتأكد تماما من مصدر الأسلحة، وأن الفحص المباشر سيكون قاطعا بصورة أكبر. إلا أن اللجنة نظرا لضيق الوقت، لم تتمكن من الترتيب لفحص من هذا القبيل.

سين - زائير

٦٦ - وكانت أكثر أسئلة اللجنة تحديدا وتفصيلا تتصل بزائير. فالتقارير عن توريد الأسلحة بصورة غير قانونية إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة تشير من جميع الزوايا إلى أن رحلات الإمداد الجوية كانت تتجه إلى شرقي زائير، إلى مطاري غوما وبوكافو، في مقاطعة كيفو في أول الأمر، ثم وأخيرا جدا إلى مهابط للطائرات أصغر حجما. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مطار ندولو في كينشاسا يستخدم كمحور لشحنات الأسلحة، حيث يفرغ بعضها في طائرات خفيفة وتوجه إلى كيفو.

٦٧ - ونظرا لاستمرار الادعاءات بتورط زائير في التوريد غير المشروع للأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، حاولت اللجنة مرارا وتكرارا الحصول من حكومة زائير على معلومات بشأن تلك الادعاءات، والإذن باستئناف تحقيقاتها في غوما وما حولها. ولم تؤت جهودها ثمارها.

٦٨ - في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٣ (١٩٩٦)، كتب الأمين العام إلى رئيس وزراء زائير السيد كينغو ودوندو، موجها اهتمامه إلى أحكام القرار، وطالبا من حكومته الإذن للجنة بالعودة إلى غوما واستئناف التحقيقات. إلا لأنه لم يصل أي رد.

٦٩ - وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، كتب رئيس اللجنة إلى البعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة مشيرا إلى رسالة الأمين العام وملاحظا عدم تلقي رد حتى الآن. وطلب الرئيس مرة أخرى الإذن للجنة باستئناف أنشطتها في غوما.

٧٠ - وفي اليوم ذاته كتب الرئيس أيضا إلى وزير الخارجية في زائير مشيرا إلى الرسالة التي وجهها القائم بأعمال زائير إلى رئيس مجلس الأمن في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/241) بشأن تقرير اللجنة المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وانتقد القائم بالأعمال اللجنة في تلك الرسالة وحاول تفنيد بعض ما توصلت إليه من نتائج. وأشارت الرسالة أيضا إلى تحقيق كانت تجريه حكومة زائير في المسألة. وطلب رئيس اللجنة من الوزير إبلاغ نتائج التحقيق إلى اللجنة. ولم تحدث استجابة لأي من تلك المساعي الدبلوماسية.

عين - زامبيا

٧١ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كتبت اللجنة إلى حكومة زامبيا توجه اهتمامها إلى ادعاءات بشأن حدوث العديد من عمليات توريد الأسلحة والأعتدة من ميناء موبولونغو على بحيرة تنجانيقا في شباط/فبراير، وآذار/ مارس وأيار/ مايو ١٩٩٦ بمشاركة ستة رجال، منهم اثنان على الأقل من رواندا واثنان من زامبيا؛ إلى غوما وبوكافو في زائير. ولدى اللجنة من الأسباب ما يجعلها تعتقد أن هذه الأسلحة كانت موجهة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. وسألت اللجنة حكومة زامبيا عما إذا كان لديها علم بهذه الادعاءات وعما إذا كانت قد اضطلعت بأي تحقيق فيها. وحتى الآن لم يرد رد منها.

فاء - منظمة الطيران المدني الدولي

٧٢ - في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، وجه رئيس اللجنة رسالة إلى الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي يلتمس فيها تفاصيل الرحلة الجوية 5N OCL من مدريد إلى مالطة في ٢٤ و ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤. ولم يرد أي رد حتى الآن.

٧٣ - وكتبت اللجنة مرة أخرى إلى منظمة الطيران المدني الدولي في ٢٩ آب/أغسطس بشأن رحلة جوية أخرى تعتقد أنها ربما كانت تنقل أسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. ولم يصل رد حتى تاريخه.

صاد - لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا

٧٤ - في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ وجه رئيس اللجنة رسالة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا يسأل فيها عما إذا كانت اللجنة قد تلقت منذ تقديم تقرير اللجنة في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٦ أي معلومات قد تساعد لجنة التحقيق الدولية.

٧٥ - وأبلغ رئيس اللجنة، رئيس لجنة التحقيق، في رده أنه منذ رسالته الأخيرة المؤرخة ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، والواردة في تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس الأمن (S/1996/195، المرفق، الفقرة ٥٧)، لم ترد للجنة أي معلومات تتعلق ببيع وتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، انتهاكا للقرار ٩١٨ (١٩٩٤).

رابعا - مصادر المعلومات المتاحة للجنة الدولية

٧٦ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى الأمين العام أن يقوم بالتحقيق في التقارير التي تفيد بأن قوات الحكومة الرواندية السابقة تتلقى تدريبا عسكريا ويجري نقل

أسلحة إليها، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥). وكما لوحظ في تقرير اللجنة إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٦ (S/1996/195، المرفق، الفقرات ٥٢-٦٠)، فإن التقارير والادعاءات التي نقلت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى آذار/ مارس ١٩٩٦ بشأن هذه المسائل كان مصدرها في المقام الأول المنظمة غير الحكومية المسماة 'منظمة رصد حقوق الإنسان'، التي أصدرت في أيار/ مايو ١٩٩٥ تقريرا عنوانه "إعادة التسليح مع الحصانة من العقاب: الدعم الدولي لمرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا". وفضلا عن ذلك، هناك تقارير نشرتها هيئة العفو الدولية ووسائط إعلام أوروبية مختلفة.

٧٧ - وتلقت اللجنة أثناء جولتها الثانية في الميدان، من تموز/يوليه إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، معلومات من مصادر أكثر تنوعا إلى حد بعيد، بما في ذلك الحكومات. وكان قدر كبير من المعلومات التي جرى الحصول عليها في مقابلات فردية ذا طابع سري و/أو غير قاطع. وكانت اللجنة ترى في حالات كثيرة جدا أن من المستصوب الحصول على أدلة للإثبات من مصادر أخرى، بما في ذلك الحكومات الأخرى. ولا تزال اللجنة، في كثير من الحالات وعلى النحو المبين أعلاه، تنتظر ردا من كثير من الحكومات التي اتصلت بها لغرض الحصول منها على المساعدة في متابعة هذه الادعاءات.

٧٨ - ونظرا للتنوع الكبير في الأفراد والمجموعات التي تزود اللجنة بالمعلومات عن الانتهاكات المزعومة للحظر بجميع أنواعه والاختلاف الشديد في خلفيات ومواقف هؤلاء الأفراد وتلك المجموعات والبواعث الظاهرة لهم، فقد عمدت اللجنة إلى تصنيف مصادرها على النحو التالي: "موثوق جدا" و "موثوق" و "موثوق إلى حد ما". وفي حين أن اللجنة كانت تثق في المصادر "الموثوقة جدا" أكثر من سواها، فإنها كانت مستعدة أيضا للتصرف بناء على البيانات الواردة من مصادر "موثوقة" و "موثوقة إلى حد ما" وذلك إذا ما توافرت أدلة مستقلة تؤكد صحتها. وقد راعت اللجنة أيضا في تصنيف مصادرها على هذا النحو اعتبارات معينة كدرجة تورط المصدر نفسه في أنشطة تنتهك قرارات مجلس الأمن، وكانت توازن بين معرفته المباشرة بهذه الأنشطة ورغبته في تجنب تجريم الذات.

٧٩ - ورغم التحفظات المبينة أعلاه، فإن المعلومات التي جرى جمعها من عدة مصادر مستقلة في عدة بلدان مختلفة، عندما يراعى حجمها واتساقها فقط، ويجري استعراضها كلها معا، وتقارن في ضوء تجربة اللجنة ذاتها أثناء الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى آذار/ مارس ١٩٩٦، يتبين أنها مقنعة إلى حد بعيد. ورغم أن من غير الممكن ذكر أسماء بعض المصادر، لأسباب أمنية، فإن اللجنة واثقة من أن الملاحظات والاستنتاجات التي توصلت إليها تستند إلى أساس متين من المعلومات الدقيقة.

خامسا - جمع الأموال

٨٠ - قبيل تقديم اللجنة لتقريرها المؤرخ ١٤ آذار/ مارس إلى مجلس الأمن، وردت إليها دلائل قوية من مصادر رواندية على أنه يجري جمع أموال من جاليات الهوتو في أنحاء العالم لأغراض تمويل التمرد ضد

رواندا. ونظرا لأنه قد ذكر صراحة أن الغرض المزعوم لجمع الأموال هو شراء أسلحة، انتهاكا للحظر، فإن اللجنة اعتبرت أن من صميم ولايتها أن تحقق في هذه الادعاءات بقدر ما تستطيع.

٨١ - وإلى جانب المعلومات التي تلقتها اللجنة في جمهورية تنزانيا المتحدة (انظر الفقرات ١٣-٢١ أعلاه)، فقد وردت إليها بيانات من مصادر مختلفة تفيد بأن هناك نظاما متعدد الجنسيات لجمع الأموال وتحصيل الضرائب يتسم بالتعقد والتنظيم ويبدو أن المسيطرين عليه هم أعضاء بارزون لجماعة الهوتو.

٨٢ - ورغم التقارير المتعلقة بالتبرعات غير المباشرة من البلدان التي أفيد بأنها مشاركة في تيسير صفقات الأسلحة، فقد ذكر أن جمع الأموال يجري بثلاث طرق: في مخيمات اللاجئين؛ ومن جاليات الهوتو في أنحاء العالم، حيث يجري تنظيم جمع الأموال من نيروبي؛ وفي رواندا نفسها.

٨٣ - وذكر أن أحد المصادر الرئيسية لـ "ضريبة الحرب" في المخيمات الموجودة في زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة، وحتى وقت قريب، في بوروندي هو بيع مواد الإغاثة التي تتبرع بها المنظمات الإنسانية الدولية. ويفترض أن تسهم كل أسرة بما مقداره ١٠ دولارات شهريا. كما يفرض دفع الاشتراكات على الهوتو المحليين الموظفين بهذه المنظمات. فمثلا، أبلغت اللجنة بأن المنظمات غير الحكومية يعمل لديها في أجهزة مختلفة لها في جمهورية تنزانيا المتحدة عدد يتراوح بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٢ لاجئ تدفع لهم مرتبـــات تتراوح بين ٠٠٠ ٩ و ٠٠٠ ٢٢ شلن تنزاني شهريا. ويفترض أن يساهم كل "دافع ضرائب" بـ ١٥ في المائة من هذا المبلغ، وهو ما من شأنه أن يحقق حصيلة في المنطقة قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار سنويا. وأفيد بأن هذا الإيراد تضاف إليه ضريبة على الأنشطة التجارية كتشغيل خدمات النقل بالحافلات الصغيرة والشاحنات، هذا إلى جانب عائد الجريمة، بما في ذلك الاختطاف والابتزاز.

٨٤ - وأفيد أيضا بأن الأثرياء الهوتو في كينيا وزائير قد أسهموا في جهود لجمع الأموال حققت حصيلة تصل إلى مليوني دولار. ويسهم الهوتو المقيمون في رواندا حسب درجة ثراء كل منهم، وأفيد بأن الأموال التي تجمع تستخدم في شراء الأسلحة. وأفادت مصادر موثوقة جدا بأن قادة قوات الحكومة الرواندية السابقة وميليشيات إنتراهاموي يعقدون اجتماعات منتظمة في مقرهم التنظيمي والمالي لمناقشة جمع الأموال والاستراتيجية العامة وذكر أن جميع الأموال التي جمعت مركزة في حساب مصرفي واحد. ويقع مقر الفرع المالي لقيادة الهوتو في نيروبي. وقد جمعت اللجنة قدرا كبيرا من المعلومات عن الأنشطة المالية لقوات الحكومة الرواندية السابقة، ولكنها لا يتوفر لديها الوقت الكافي لمتابعة أطراف الخيوط التي في يدها إلى منتهاها.

٨٥ - ونيروبي هي أيضا مقر عدة منظمات دينية جرى ذكر أسمائها للجنة، ويفاد بأنها تقدم مبلغا غير محدد من المال إلى النخبة السياسية والعسكرية الرواندية كل شهر. والغرض الظاهري لهذه الأموال هو تلبية الاحتياجات اليومية للجماعة الرواندية، غير أنه أفيد بأنها تستخدم في الواقع، لشراء الأسلحة.

٨٦ - وتشير مصادر صنفتها اللجنة بأنها "موثوقة" إلى أنه يجري عقد اجتماعات منتظمة لجمع الأموال بين مسؤولين عسكريين ومدنيين رفيعي المستوى بالحكومة الرواندية السابقة، وذلك في فنادق في نيروبي تقع في هرلينغام، وكاساراني، وآدمز، وأبر هيل، وكذلك في أماكن تقع في ضواحي نيروبي مثل كايولي وكوماروك. ويضم المشاركون أحيانا جل المغتربين الروانديين المقيمين في نيروبي، بما في ذلك رئيس أركان قوات الحكومة الرواندية السابقة الجنرال أوغوستين بيزيمونغو، والعميد غراتيان كابيليغي، ووزير الخارجية السابق الدكتور كاسيمير بيزيمونغو، ورجل الأعمال فيليسيان كابوغا الذي أفيد بأنه مول "محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للهضاب الألف" وحركة إنتراهاموى. وتعلم اللجنة أن جميع هؤلاء الأفراد قد أصدرت لهم جوازات سفر زائيرية يستطيعون السفر بها بحرية. وأنهم جميعا كانوا شخصيات قيادية في رواندا وقت ارتكاب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤.

٨٧ - وذكر أن كل اجتماع من هذه الاجتماعات المخصصة لجمع الأموال قد حقق حصيلة من الأموال تبلغ، في المتوسط، ٠٠٠ ١٠٠ دولار؛ وذكر أنه قد جرى جمع مبلغ قدره ٠٠٠ ٤٠٠ دولار في اجتماع واحد عقد في آذار/مارس ١٩٩٦. وتجمع الأموال أيضا في حفلات الزواج.

٨٨ - بعض الأعمال الإجرامية المنطلقة من نيروبي هي، حسبما تذكره أيضا المصادر الموثوقة جدا المتاحة للجنة، مصدر رئيسي من مصادر التمويل للقوات الحكومية الرواندية السابقة وميليشيات إنتراهاموي. ويذكر على وجه الخصوص، أنه يوجد مكان لطبع الدولارات الأمريكية المزيفة في منطقة صناعية في نيروبي جرى تحديد مكانها للجنة. ويفاد بأن العملة المزيفة تنقل إلى خارج كينيا حيث تصرف لأغراض شراء الأسلحة.

٨٩ - وكما ذكر أعلاه (الفقرة ١١)، فقد أخفقت الجهود التي بذلتها اللجنة للاجتماع بالمسؤولين الحكوميين الكينيين لتوجيه انتباههم إلى هذه المسائل.

سادسا - <u>بيع الأسلحة وتوريدها</u>

٩٠ - رسمت مصادر موثوقة وموثوقة جدا في بلجيكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وكينيا والمملكة المتحدة صورة متسقة لشبكات هائلة مستقلة وذات مجالات متداخلة لأنشطة غير مشروعة إلى حد ما لعقد صفقات الأسلحة وتنظيم رحلات جوية لغرض نقل الأسلحة وتوريدها، وهي شبكات تمتد على نطاق القارة كلها من جنوب أفريقيا حتى أوروبا، وخاصة شرق أوروبا. والمشاركون في هذه الأنشطة هم غالبا من رجال الأعمال، ممن يكون لديهم أحيانا خبرة عسكرية أو في مجال الأمن، والذين قد يشتركون أيضا أو لا يشتركون في عمليات مشروعة تماما ولا صلة لها بتجارة الأسلحة. ويتجه كثير منهم إلى ذلك بدافع الربح أكثر من اتجاههم إليه لاعتبارات سياسية أو استراتيجية. وتتراوح الطائرات المستعملة في ذلك بين ناقلات بضائع كبيرة وطائرات خاصة صغيرة قادرة على الهبوط في مهابط الطائرات المقامة في الأدغال. والطائرات المستعملة في هذه الأنشطة تستخدم بحرية شهادات مزورة بخصوص المستعمل النهائي ويجري استغلال ثغرات القانون والتهرب من مراقبات الجمارك وغيرها المعمول بها في المطارات،

وذلك عن طريق الإقلاع والهبوط خفية في ظلام الليل وتقديم خطط طيران مزيفة، وموارة تحركاتها باستخدام تصاريح مزيفة فيما يتعلق بنطاق الرحلات، والإفلات من مراقبة الرادار، وعدم استخدام أجهزة اللاسلكي أثناء الطيران.

٩١ - وفي خضم هذا النشاط الضخم الذي يشمل أيضا تهريب المخدرات والأسلحة النارية والماس والذهب، فإن بيع وتوريد الأسلحة والعتاد إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة لا يشكلان إلا جزءا صغيرا من هذه الصورة الفسيفسائية. ومن الواضح أيضا أن بعض شحنات الأسلحة المتجهة إلى شرق زائير موجهة في الواقع إلى المتمردين البوروندييين، الذين لا يشملهم الحظر، وإلى القوات الزائيرية أيضا. ومع ذلك، فقد تكوّن لدى أعضاء اللجنة نمط واضح المعالم شكلته شتى الروايات التي قدمت لهم. فوفقا لما ذكره أحد مخبري اللجنة، لا تزال الأسلحة تتدفق إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، وكثيرا ما يجري ذلك من أو عبر أنغولا وشرق أوروبا وجنوب أفريقيا ويوغوسلافيا السابقة، وكينشاسا. وبدلا من الهبوط في مطاري غوما وبوكافو الكبيرين نسبيا، على نحو ما أبلغ عنه في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، فإن الطائرات التي تحمل هذه الأسلحة تهبط حاليا في مهابط صغيرة، منها، فيما يحتمل، مهبط في بونيا بالقرب من بحيرة ألبرت، على بعد نحو ٣٠٠ كيلومتر شمال غوما. وتشمل المهابط الصغيرة الأخرى، التي يحتمل أن يكون قد جرى إنزال أسلحة فيها، كاهوندي وكاتالي.

٩٢ - ومما أبلغت به اللجنة، على أنه حقيقة، معلومات مؤداها أن قوات الحكومة الرواندية السابقة لديها الآن أسلحة جديدة تماما، منها الرشاشات من طراز كلاشنيكوف والألغام المضادة للأفراد التي لم تكن متاحة لها قبل فرض الحظر. ويزعم بأن أحد رجال الأعمال المحليين في بوكافو يقوم بإتمام كثير من صفقات الأسلحة المزمع توريدها إلى متمردي الهوتو الروانديين والهوتو البوروندييين على السواء.

٩٣ - وأفاد مصدر موثوق أنه جرى، في شباط/فبراير وآذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٦، شحن أكثر من ١٥٠ طنا من الأسلحة ومعدات الاتصالات من ميناء مبولونغو، زامبيا الواقع على بحيرة تنجانيكا إلى بوكافو وغوما ومنهما، فيما يبدو، إلى مستلمين روانديين في زائير. ويزعم بأن أول شحنة قد تمت في ٢٣ شباط/فبراير، عندما استأجر ستة رجال، روانديان وزامبيان وزائيري وآخر غير معروف، ثلاثة مراكب وقاموا بتحميلها من شاحنتين خفيفتين من ذوات الدفع بالعجلات الأربع في مطار مبولونغو استغرق ذلك منهم نحو ٣٠ دقيقة. وقد حُددت للجنة أسماء هؤلاء الرجال، واسم ومهنة الشخص الذي يدعى بأنه وفر لهم طلباتهم، وأرقام مركباتهم. ولم تستجب بعد حكومة زامبيا لما طلبته اللجنة منها بشأن هذه الادعاءات.

سابعا - التدريب العسكري

٩٤ - وفقا لما أفادت به المصادر الموثوقة المتاحة للجنة، قامت نخبة السياسيين والعسكريين الروانديين المنفيين في نيروبي بتشكيل "فريق غزو" للتخطيط لغزو رواندا بجناحين للهجوم بحركة كماشة من الشرق والغرب - أي من المخيمات الموجودة في زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة - على أن "يتقابلا في كيغالي"،

بهدف فتح البلد وإعادة حكم الهوتو. وقدر الحجم الراهن لقوات الحكومة الرواندية السابقة والميليشيا بـ ٠٠٠ ٥٠ من الجنود المدربين.

٩٥ - وبالإضافة إلى المعلومات المتلقاة في جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا (انظر الفقرتين ١٣ و ٢٣ أعلاه)، تأكد من المقابلات التي أجراها أحد أعضاء اللجنة مع المعتقلين من متمردي الهوتو في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أن التجنيد والتدريب العسكري كانا ولا يزالان يجريان على نطاق واسع، بمشاركة من مدربين تابعين لقوات الحكومة الرواندية السابقة وأحيانا من مدربين زائيريين.

٩٦ - وقد ذكر الذين شاركوا في هذا التدريب للجنة أنه يجري خارج مخيمات كيبومبا وكاشيلو ولاك فيرت وموغونغا في زائير، خلال الليل والنهار، وكذلك في كيغومبي برواندا، وتستعمل فيه الأسلحة ولكن دون ذخيرة. وقال هؤلاء إن مدربيهم كانوا ضابطين من قوات الحكومة الرواندية السابقة، اسم أحدهما الملازم سيميهالو والثاني الملازم سينزيرا، وجنديا يدعى ركيابوكامبا، والمقدم رنزاهو ثارسيسي، مدير شركة كيغالي السابق، والرائد نتينينا، والنقيبين شومبوشو وموينانيزا.

٩٧ - وقدم شهود على درجة عالية من الموثوقية وصفا لتدريب المتمردين الذي يجري في مخيم كاليبا العسكري، على بعد ٢٠ كيلومترا إلى الشمال من بوكافو، وفي بوينا قرب بحيرة ألبرت. وتشمل المواقع الأخرى التي يقال إن التدريب جار فيها غابة فيرونغا شمال غوما، وجزيرة إدجوي في بحيرة كيفو، وبافواسندي في منطقة كيسانغاني، وموبا في بحيرة تنجانيقا. كما أن مصدرا آخر يشغل منصبا رفيعا في حكومة أحد بلدان منطقة البحيرات الكبرى أخبر اللجنة أن التدريب يجري في ماسيسي وكالونغي وموهانغا وكيبانزو وبانزي وكمانيولا وغابة إدجوي.

٩٨ - ومن الواضح أن التدريب مكن المتمردين من زيادة نشاطهم على شكل عمليات تسلل، أحد أهدافها الرئيسية العثور على الشهود المحتملين على أحداث الإبادة الجماعية والقضاء عليهم. وزودت اللجنة بوصف تفصيلي للطرق التي يتم بها تحديد الناجين من الإبادة الجماعية أو الذين يحتمل أن يقدموا أدلة إلى الحكومة الرواندية أو إلى المحكمة الدولية، والطرق التي يجري بها تعقبهم ثم قتلهم، حتى لو كانوا في حوزة الحكومة الرواندية. وتفيد التقارير أن بعض الشهود المحتملين قد قتلوا بالسم. وترى مصادر على درجة عالية من الموثوقية أن الحظر قد يتهدد أيضا الرعايا الأجانب والمصالح الأجنبية في رواندا، وأن هؤلاء سيستهدفون ويقتلون عمدا في حالة الغزو.

ثامنا - المسائل المعلقة

٩٩ - لم يتسن للجنة في المهلة القصيرة المتاحة لها (من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/اكتوبر)، حتى بالتمديد الذي منحه مجلس الأمن إلى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر، متابعة جميع الخيوط التي تكشفت أمامها أثناء ما أجرته من تحقيقات. وهناك عدد من الأسئلة المعلقة، التي يمكن أن تتوافر إجابة عليها بمرور الوقت

مع ورود ردود من الحكومات على الاستفسارات المذكورة في مختلف الفروع الواردة أعلاه. وتتفهم اللجنة أن كثيرا من الحكومات المعنية لم يتوافر لها الوقت الكافي للإجابة، نظرا للطابع الخاص والتفصيلي الذي اتسمت به أسئلة اللجنة. بيد أن اللجنة ترى، في الوقت نفسه، أن بعض الحكومات كان يمكنها أن تكون أكثر تعاونا في الإجابة على استفسارات اللجنة.

١٠٠ - وتتصل الأسئلة المعلقة الرئيسية بالادعاءات أو الحوادث التي تتضمن عمليات لنقل الأسلحة، وهي عمليات يوجد لدى اللجنة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن وجهتها كانت قوات الحكومة الرواندية السابقة، وبمصدر الأسلحة التي ضبطت مع المتمردين، من نوع لم يكن متاحا لقوات الحكومة الرواندية السابقة قبل فرض الحظر. وتعتقد اللجنة أن شتى الحكومات التي تلقت منها استفسارات بشأن هذه المسائل قد يصبح في مقدورها أن تلقي بقدر من الضوء عليها لو توفر لها الوقت الكافي لذلك.

١٠١ - كما تعرب اللجنة عن أسفها مرة أخرى لعدم تلقيها من حكومة زائير الاستجابة لطلبات اللجنة بأن تستأنف تحقيقاتها في منطقة غوما وما حولها أو لعدم حصولها على نتائج التحقيق الذي قالت الحكومة إنها كانت تجريه.

١٠٢ - وقد بذلت اللجنة، منذ إنشائها، جهودا متكررة للعثور على السيد جان كلود أوربانو، نائب القنصل الفخري السابق لفرنسا في غوما في منتصف عام ١٩٩٤، الذي ذكر أنه مصدر بعض التصريحات الواردة في تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان بشأن التورد الفرنسي المزعوم في توريد أسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. وفي عام ١٩٩٥، وكما ورد في تقرير للجنة (S/1995/195، المرفق، الفقرة ١٥)، رفع السيد أوربانو دعوة قذف على منظمة رصد حقوق الإنسان، وعزمت المنظمة على الدفاع عن نفسها ضد هذه الدعوى. إلا أنه عندما بدأ نظر القضية في فرنسا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بادر السيد أوربانو إلى سحب دعواه. ولم تتمكن اللجنة بعد من معرفة مكانه.

١٠٣ - ومن المسائل المعلقة الأخرى ما يبدو أن جرى في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وهو إيصال ٦٠ طنا من الأسلحة إلى زائير بواسطة طائرتين مسجلتين في أوكرانيا، إحداهما سقطت في كينشاسا؛ وما يبدو، وفقا لوثيقة الحمولة المقدمة في حينه، من وجود العقيد ثيونستي باغوسورا على متن طائرة من طراز بوينغ - ٧٠٧، مسجلة في نيجيريا برقم 5N-OCL، أثناء طيرانها فيما يبدو من مالطة إلى غوما في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤؛ ومنشأ الأسلحة التي ضبطت مؤخرا مع متمردي الهوتو في غيتاراما وكيبويي برواندا، وفحصتها اللجنة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ والردود التي لا تزال اللجنة تنتظر ورودها نتيجة للاتصالات التي أجرتها بالحكومات لطلب معلومات تتعلق بجوانب مختلفة من التحقيقات التي تضطلع بها اللجنة.

تاسعا - الملاحظات والاستنتاجات

١٠٤ - على الرغم من الاختلافات العديدة بين رواندا وبوروندي، فإن المشاكل التي تجابه البلدين مترابطة فيما بينها على نحو لا يقبل التجزئة، وذلك بسبب تماثل التكوين العرقي لسكانهما ووجود مئات الآلاف من اللاجئين من كلا البلدين في جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. لذا فإن النزاع الذي يكتنف كل بلد منهما يؤثر على التطورات التي تحدث في الآخر ويتأثر بها في آن واحد. وقد وجدت اللجنة، من مختلف المناقشات التي أجرتها مع عديد من المسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والأفراد العاديين، أن مشاكل أي بلد منهما لا يمكن معالجتها وحدها مع إغفال مشاكل البلد الآخر. وأي محاولة ترمي إلى إيجاد حل منفصل في أحد البلدين قمينة بأن تقوضها من أساسها الحالة المضطربة في البلد الآخر، مما يحول دون تحقيق الاستقرار الطويل الأمد.

١٠٥ - وتعتقد اللجنة أن كثيرا من الصعوبات التي تجابهها في سعيها إلى جمع المعلومات من الحكومات وغيرها ناجمة، في جملة أمور، عن ضيق الوقت المتاح لتحقيقاتها. ونظرا لأن الكثير من الأسئلة التي طرحتها اللجنة ما زال بدون إجابة، فإنه يجب اعتبار هذا التقرير ناقصا. وكما ذكر سابقا، فإن اللجنة لا توجد لديها السلطات القانونية ولا الموارد المادية والبشرية التي تتوافر لدى أي قوة للشرطة، ولا بد لها من أن تعتمد على ما يقرر المتعاملون معها بذله من المساعدة والتعاون.

١٠٦ - وفيما بين منتصف عام ١٩٩٤، حين فرض مجلس الأمن حظرا للأسلحة على رواندا، وأوائل عام ١٩٩٥، حفلت وسائط الإعلام ومنشورات المنظمات غير الحكومية المحترمة بفيض من التقارير عن إعادة تسليح قوات الحكومة الرواندية السابقة وتدريبها، وذلك في زائير أساسا. وفيما بعد، قامت اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن لإنعام النظر في هذه التقارير، بإجراء تحقيق لم يترك شكا في أن عمليات توريد الأسلحة والتدريب قد حدثت. وأعربت اللجنة الدولية، في تقريرها الأول المرفوع إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/67)، عن اعتقادها بأن رجالا روانديين يتلقون تدريبا عسكريا لشن غارات تستهدف زعزعة الاستقرار داخل رواندا، وإن كان لم يمكنها في تلك المرحلة أن تؤكد الادعاءات القائلة بأن الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة تباع أو تورد إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وذكرت اللجنة بالفعل أن الإشاعات التي تقول بحدوث انتهاكات لحظر الأسلحة يبدو أنها تناقصت كثيرا عقب نشر تقريري منظمة رصد حقوق الإنسان وهيئة العفو الدولية في عام ١٩٩٥ وما صحب ذلك من اهتمام وسائط الإعلام بالموضوع.

١٠٧ - وأوردت اللجنة، في تقريرها الثاني المقدم في آذار/ مارس ١٩٩٦، إفادة أكثر تفصيلا عن انتهاك للحظر رجحت إلى حد كبير أنه قد حدث وشمل إبرام صفقة أسلحة في سيشيل في حزيران/يونيه ١٩٩٤، وأعربت عن اعتقادها بأن حكومة زائير، أو عناصر داخلها، ساعدت أو حرضت على ارتكاب ذلك الانتهاك. ووجهت اللجنة الانتباه أيضا إلى الدلائل القوية على أن شخصيات عالية الرتبة من قوات الحكومة الرواندية

السابقة لا تزال تعمل بنشاط في جمع الأموال من المتعاطفين معها بالخارج، وذلك، فيما يبدو، بغرض تمويل عملية تمرد.

١٠٨ - وقد أظهرت أنشطة اللجنة منذ أن استؤنفت في منطقة البحيرات الكبرى في تموز/يوليه ١٩٩٦ أدلة وافرة ومقنعة تؤيد الاستنتاجات التالية:

(أ) لا تزال قوات الحكومة الرواندية السابقة، بما في ذلك ميليشيا "انتراهاموي"، تتلقى الأسلحة من مصادر متنوعة، انتهاكا للحظر المفروض من مجلس الأمن؛

(ب) تواصل قوات الحكومة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهاموي والمقاتلون المجندون حديثا في زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة التدريب بصورة مكثفة بهدف القيام، على ما يبدو، بغزو من الشرق والغرب وذلك وفقا لمخططات من وضع "لجنة غزو" مركزية مقرها نيروبي؛

(ج) عملا على تمويل الأنشطة المذكورة أعلاه، تقوم حاليا جاليات الهوتو في أنحاء العالم، تدعمها بعض البلدان المضيفة بجهد منظم تنظيما دقيقا لجمع الأموال. وكجزء من هذا الجهد تفرض في مخيمات اللاجئين "ضريبة حرب"؛

(د) هناك رابطة وثيقة بين القوات المتمردة الرواندية والبوروندية، بما في ذلك تزايد التنسيق والتعاون والتخطيط المشترك بين قوات الحكومة الرواندية السابقة وميليشيا "انتراهاموي" وقوات الدفاع والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وجناحه العسكري قوات الدفاع عن الديمقراطية للقيام بعمل مسلح ضد رواندا وبوروندي معا؛

(هـ) لا تزال زائير، أو عناصر داخلها، فيما يبدو، تؤدي دورا مركزيا كممر لتوريد الأسلحة إلى المتمردين الروانديين والبورونديين وفي تدريبهم على أرضها، كما يتضح من تزايد قدرة قوات الحكومة الرواندية السابقة وميليشيا "انتراهاموي" والقوات التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، على تنفيذ عمليات عسكرية تستهدف زعزعة الاستقرار في رواندا وبوروندي؛

(و) يلزم للمجتمع الدولي، كي يواصل جهود جمع المعلومات عن هذه التطورات، ناهيك عن التصدي لها، أن ينشئ آلية قادرة على العمل على المدى الأطول.

عاشرا - التوصيات

١٠٩ - قدمت اللجنة عددا من التوصيات في الفقرات ٧٧ إلى ٩١ من تقريرها المؤرخ ١٤ آذار/ مارس. وتتعلق هذه التوصيات بآليات رصد وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وجمع المعلومات وحفظ الأدلة؛ والتدابير

الرامية إلى تعزيز الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية؛ وتدابير بناء الثقة الرامية إلى الحد من تدفق الأسلحة إلى المنطقة دون الإقليمية؛ وتوصيات لمواصلة التحقيق فيما جد أو قد يجد من انتهاكات؛ وتدابير لمنع ارتكاب المزيد من الانتهاكات للحظر. وكان المقصود من هذه التوصيات أن تكون الخطوات العملية المثلى التي يمكن اتخاذها بتكلفة متواضعة تتحملها الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي حالة عدم تنفيذ هذه التوصيات ستقترح اللجنة التفكير من جديد في اعتمادها.

١١٠ - وتتعلق إحدى هذه التوصيات (الفقرة ٧٧) بإدراج نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة ضمن القوانين الوطنية للدول المجاورة للبلد الذي فرضت عليه الجزاءات. وتوصي اللجنة بالنظر في أن يطلب إلى الدول التي تنتج الأسلحة والأعتدة، أن تتخذ التدابير اللازمة وفقا لقوانينها المحلية لتنفيذ أحكام القرارات ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٤ و ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ و ١٠١١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، وأن تعمد، بصفة خاصة، إلى محاكمة رعاياها الذين ينتهكون حظر الأسلحة الذي تفرضه تلك القرارات. وأعرب بعض البلدان التي زارتها اللجنة عن عدم قدرتها على محاكمة رعاياها المتهمين بالاشتراك في جرائم وانتهاكات للجزاءات وهم يعملون من بلدان ثالثة. ولذلك فإنه يوصي بدعوة الدول الأعضاء إلى أن تدرج ضمن تشريعاتها المحلية أحكاما تقضي بمحاكمة هؤلاء الأفراد. فمن شأن هذا الإجراء أن يحد من الحصانة من العقاب التي يتمتع بها، فيما يبدو، بعض الأفراد والشركات وهم يعملون في بلدان ثالثة.

١١١ - وترى اللجنة أن من المثير للقلق الشديد أن تجري عملية جمع أموال منظمة بين الهوتو في مخيمات اللاجئين وفي غيرها من الأماكن لتمويل الكفاح المسلح. ونظرا لأن التسوية السياسية الطويلة الأجل بين الطرفين هي وحدها التي يمكن أن تفضي إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم بسلام وكرامة، وحل النزاع في نهاية الأمر، ترى اللجنة أنه لا بد من اتخاذ تدابير قصيرة الأجل للمساعدة في الحد من خطر نشوب قتال واسع النطاق على حدود رواندا. والحالات التي وقعت مؤخرا وتسود حاليا في شمال وجنوب كيفو وتشمل منطقة ماسيسي والبانيامولنج هي حالات ترتبط بوجود قوات الحكومة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهاموي وبأنشطتها العدوانية في شرق زائير. وهذه الحالة المحتملة الانفجار تتطلب بشكل عاجل المعالجة من جانب المجتمع الدولي.

١١٢ - وبالنظر إلى تزايد عمليات التسلل من زائير إلى رواندا وبوروندي تزايدا كبيرا في الشهور القليلة الماضية، توصي اللجنة بأن يطلب مجلس الأمن على وجه الاستعجال إلى حكومة زائير عدم السماح للمجموعات الأجنبية المسلحة بالعمل من أراضيها. وتحديد الخطوات التي يمكنها اتخاذها لتحسين الحالة. وينبغي أن تشمل تلك الخطوات وضع حد لبيع أو توريد الأسلحة والأعتدة وتقديم المساعدة السوقية إلى هذه المجموعات أو إلى أي تدريب تقوم به على الأراضي الزائيرية. وينبغي أن يطلب إلى حكومة زائير الوفاء بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها بموجب إعلان القاهرة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عندما تعهدت زائير بمنع المجموعات المسلحة من العمل من أراضيها وإبعاد "الفتوات" من مخيمات اللاجئين.

١١٣ - وتدرك اللجنة أنه تجرى حاليا مناقشات مع حكومة زائير، عملا بالقرار ١٠٥٣ (١٩٩٦)، بشأن نشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في المطارات ونقاط عبور الحدود بغرض تحسين تنفيذ حظر الأسلحة ومنع توريدها إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة انتهاكا للحظر، إلا أنه لم يتخذ أي قرار بشأن هذا النشر. وبينما تدرك اللجنة تمام الإدراك الحالة الأمنية غير المستقرة في مقاطعة كيفو، فإنها لا تزال ترى أن نشر مراقبي الأمم المتحدة يمكن، في الظروف المناسبة، أن يؤدي إلى ردع إمكان توريد الأسلحة أو الحد منه. ومن ثم توصي اللجنة بأن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

١١٤ - وتوصي اللجنة أيضا بأن ينظر مجلس الأمن في توسيع نطاق الحظر الذي فرضه على قوات الحكومة الرواندية السابقة في قراراته ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥)، كيما تشمل تجميد الأصول، بما في ذلك الحسابات المصرفية، للأفراد والمنظمات القائمين بجمع الأموال لتمويل التمرد. وتسلم اللجنة بالصعوبات القانونية والعملية التي تكتنف اتخاذ مثل هذه الخطوة، ولكنها ترى أنه ينبغي النظر في اتخاذ تدابير من هذا النوع للتصدي لهذا الخطر البالغ الجسامة الذي يتهدد سلم واستقرار منطقة البحيرات الكبرى.

١١٥ - وتميل اللجنة إلى فهم مؤداه أن سلطات جمهورية تنزانيا المتحدة تعرف هوية "الفتوات" الموجودين في مخيمات اللاجئين في ذلك البلد، ولكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لإلقاء القبض عليهم والسلطة القانونية لاحتجازهم لفترات طويلة. وقد أبلغت مفوضية شؤون اللاجئين اللجنة بأنها زودت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بالموارد اللازمة لهذا الغرض وتعتزم زيادة هذه المساعدات عند الاقتضاء. ولذلك فإن مجلس الأمن قد يرى تشجيع السلطات التنزانية على مواصلة الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأخذ رأي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمعرفة ما إذا كانت هناك أسس قانونية لاحتجاز الفتوات المعروفين. وقد يرغب المجلس أيضا في أن ينظر في تشجيع المجتمع الدولي على تزويد السلطات التنزانية والزائيرية على السواء بالوسائل التقنية اللازمة للقبض على الفتوات، وكذلك في حث كلا البلدين على ممارسة رقابة أكبر بكثير على تنقلاتهم وأنشطتهم.

١١٦ - وقد حدت التحقيقات التي قامت بها اللجنة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ باللجنة إلى الاعتقاد بأنه ينبغي استمرار توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى مشكلة مواصلة فرض حظر الأسلحة على قوات الحكومة الرواندية السابقة. فمن شأن الاهتمام المتواصل الطويل الأجل أن يحرز نتائج هامة. إذ أن الحالة المحيطة برواندا، إذا ما تركت وشأنها، يحتمل أن تتدهور، ومن المؤكد أن تكلفة التصدي لها الآن، من الناحية البشرية أو المالية، ستكون أقل من تكلفة محاولة احتواء اندلاعها على نطاق واسع أو معالجة آثارها بعد أن تقع.

١١٧ - وعلى الرغم من أن الحالة في بوروندي لا تدخل ضمن ولاية اللجنة، فإن اللجنة لا يمكنها تجاهل تأثر ولايتها بهذه الحالة. وترى اللجنة على وجه الخصوص أن المتمردين الروانديين والبورونديين في جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير يقومون بتنسيق عمليات شراء الأسلحة والتدريب والعمليات العسكرية

الخاصة بهم. وفي ضوء هذه الخلفية تقدم اللجنة التوصية التالية: إذا ما قرر المجلس فرض حظر أسلحة على النظام الحالي في بوروندي، فإنه ينبغي توسيع نطاق ذلك الحظر ليشمل قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. فهذه الخطوة ينبغي اتخاذها ليس فقط تحقيقا لعدم التحيز ولكن أيضا لأن اللجنة تعتقد أنه إذا لم يشمل أي حظر للأسلحة يفرض على بوروندي المتمردون البوروندي‌يون خارج البلد، فإنه يكاد يكون من المؤكد أن قوات الحكومة الرواندية السابقة ستواصل الحصول على الأسلحة من هؤلاء المتمردين مما يشكل انتهاكا لقرارات المجلس، وذلك نظرا للعلاقات الخاصة التي نشأت بين المجموعتين.

١١٨ - ومن الأسباب الرئيسية للحالة غير المستقرة القائمة في المنطقة رفض أغلبية اللاجئين الروانديين العودة إلى وطنهم، وذلك لتصورهم أنهم سيتعرضون للاضطهاد والانتقام في رواندا، وهو تصور يبدو أن له ما يبرره إلى حد ما، في التقارير التي صدرت مؤخرا عن هيئة العفو الدولية وغيرها. ومن ثم فإنه يوصى بأن يحث مجلس الأمن رواندا على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتهيئة مناخ يفضي إلى إعادة إدماج اللاجئين بصورة منسقة في المجتمع بغية تشجيعهم على العودة بسلام وكرامة في أقرب وقت ممكن عمليا.

١١٩ - وتعتزم اللجنة الآن، رهنا بموافقة مجلس الأمن، أن تواصل، وفقا للفقرة ٢ من القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦)، الاتصالات مع الحكومات وغيرها من الجهات في منطقة البحيرات الكبرى، ومتابعة إجراء التحقيقات الوارد بيانها في هذا التقرير، والاستجابة لأي ادعاءات أخرى عن حدوث انتهاكات، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن تطور الحالة فيما يتعلق بالامتثال لقرارات المجلس. وستوصي اللجنة أيضا، مع ذلك، باستعراض ولايتها على ضوء أي قرار قد يتخذه مجلس الأمن عملا بالفقرة ٧ من ذلك القرار بشأن نشر مراقبين تابعين للأمم المتحدة. وهي ترى أيضا أنه ينبغي إعادة النظر في ولايتها على ضوء أي مقررات أخرى قد يتخذها المجلس في معالجته للحالة المتدهورة في منطقة البحيرات الكبرى.

(توقيع) محمود قاسم (مصر)، الرئيس
(توقيع) مجاهد علم (باكستان)
(توقيع) جيلبرت بارث (سويسرا)
(توقيع) مل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية)

تذييل

١ - تود لجنة التحقيق الدولية أن تعرب عن امتنانها لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وجنوب أفريقيا لما قدموه من مساعدة قيمة في معاونة اللجنة على تلبية احتياجاتها السوقية وفي مجالي النقل والاتصالات.

٢ - وتود اللجنة أن تعرب عن امتنانها العميق للمسؤولين الحكوميين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والعاملين في مجال الإغاثة بصورة فردية وغيرهم ممن ساعدوها في أنشطتها منذ أن قدمت تقريرها المؤرخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٦. وفيما يلي قائمة بهم:

ألف - في كينيا

وزير خارجية كينيا
نائب المفوض السامي لجنوب أفريقيا
المدير العام لمطار جومو كينياتا الدولي، نيروبي
سفير بلجيكا
سفير ايطاليا
سفير سويسرا
سفير زائير

باء - في رواندا

نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع
كبار المسؤولين في الجيش والشرطة والأمن
سفير بلجيكا

جيم - في جنوب أفريقيا

وزير خارجية جنوب أفريقيا
وزير الموارد المائية والغابات، ورئيس اللجنة الوطنية للحد من الأسلحة التقليدية
نائب المدير العام بوزارة الخارجية
المدير التنفيذي، لمركز حل المنازعات
عضو بلجنة كاميرون
مسؤولون بهيئة النتائج التنفيذية
السيد ويليم إهلرز

دال - في بلجيكا

مدير فرع التحقيقات بالجمارك البلجيكية
موظفو مركز الاتصالات لبعثات تقديم المساعدة على تنفيذ الجزاءات
سلطات مطار أوستند

واو - في جمهورية تنزانيا المتحدة

رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة
وزير الداخلية
المدير العام للاستخبارات والأمن
رئيس قسم اللاجئين بوزارة الداخلية
المستشار الخاص لرئيس الوزراء
مسؤول الأمن الحكومي
مسؤولو الشرطة الإقليمية والمحلية

زاي - في أوغندا

نائب رئيس وزراء أوغندا
نائب رئيس وزراء أوغندا ووزير خارجيتها
كبار المسؤولين بالاستخبارات
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حاء - في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

هيئة العفو الدولية
السفير شهريار خان
